الدور الاقتصادي للجيش المصري

أ . الياس حودميسة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

المحور الثامن : دور القوات المسلحة بين الواجبات الدستورية ودعم المسارات التنموية (الجيش كشريك اجتماعي – اقتصادي)

الكلمات المفتاحية : (الجيش ـ الدور ـ الاقتصاد ـ الممارسة)

ملخص :

تضطلع الجيوش في مختلف دول العالم ، بممارسة مهامها الدستورية المتعلقة بصيانة الأمن القومي لدولها وكذا حماية الحدود من أي تدخل أو عدوان أجنبي . وعلى الرغم من تنامي المخاطر و التهديدات الأمنية العابرة للحدود في المنطقة العربية مثل (الإرهاب ، الجريمة المنظمة ، التهريب، الهجرة غير الشرعية ...) ، والتي تتطلب من جيوش المنطقة مزيدا من الجهد والحذر من اجل التصدي الجيد والاحترافي لهذه المخاطر و التهديدات ، ظلت بعض الجيوش العربية تمارس بعض الوظائف التي تندرج في إطار دعم مسارات التنمية لدولها . من بين هذه الجيوش العربية نجد الجيش المصري الذي تكفل بممارسة العديد من الأدوار والمهام الاقتصادية ، والتي على الرغم من أنها ادوار ومهام تأتي خارج الواجبات الدستورية المكلف بتنفيذها ، إلا أن المبرر الذي ظل مقدما في تبرير تنفيذ هذه الأدوار والمهام يأتي في إطار تدعيم الأمن القومي للدولة بمفهومه الحديث الذي اكتسى صبغة جديدة في وقتنا الحالي ولم يعد مقتصرا على المجال الكلاسيكي (العسكري والدفاعي) . يضاف إلى هذا رغبة الجيش باعتباره من أهم مؤسسات الدولة المصرية التموقع بشكل أفضل في الحياة العامة المصرية .

إذ سنحاول في هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية :

فيما يتجسد الدور الاقتصادي للجيش المصري ؟ وماهي أسباب وتداعيات هذا الدور على الساحة المصرية ؟ .

المحور الأول : التطور التاريخي للجيش المصري .

إن الباحث في التطور التاريخي للجيش المصري يجد نفسه يبحث في حقيقة تاريخية ، وهي أن التاريخ السياسي لمصر المعاصرة ما هو إلا انعكاس لتاريخ المؤسسة العسكرية وتحولاتها، بما يعنى أن وضع الجيش في كل مرحلة كان حاسما في رسم معالم الحياة السياسية وحتى الاقتصادية ولو بدرجات مختلفة [1]، فالدور السياسي وحتى الاقتصادي للجيش كان ولا يزال حاضرا وبقوة منذ إنشاء الجيش المصري من قبل " محمد علي باشا " ، مرورا بالمراحل التاريخية التي تعاقب فيها على الحكم كل

"محمد نجيب" و "جمال عبد الناصر" و " أنور السادات" و " حسني مبارك "، وصولا إلى فترة الحكم الحالية للرئيس "عبد الفتاح السيسي "

1 / بناء الجيش المصري الحديث (فترة "محمد علي باشا" (1805- 1849) .

تأثر "محمد علي باشا" بالجيش الفرنسي الذي قاده " نابليون بونربات *Napoléon Bonaparte* " في حملته على مصر (1798- 1801)، وهو ما دفعه إلى بناء جيش نظامي وحديث معتمدا في ذلك على خبرة الكولونيل الفرنسي " *Joseph Anthelme Sève*" ، الذي نجح في تأسيس أول مدرسة عسكرية بمدينة أسوان، كما قام بتجنيد المصريين (العنصر المحلي) في الجيش الذي كان يتشكل في السابق من العناصر الأجنبية (الأتراك ، الألبان ، الشركس)[2] . توسع حجم الجيش المصري في الفترة الممتدة مابين(1833_1863) حيث تكون آنذاك من 36 فوج من المشاة و14 فوج من الحرس و15 فوج من الخيالة و05 أفواج من المدفعية أي بتعداد يفوق 150 ألف جندي ، وفضلا عن ذلك كانت توجد في الجيش المصري وحدات غير نظامية بلغ تعدادها 40 ألف جندي[3]. شكل الانخراط المتزايد للعنصر المصري بالجيش في نمو فكرة رفض التواجد الأجنبي وتعزيز حب الوطن والوقوف بجانب مصلحة المواطن ، إذ تعد مظاهرات 18 فبراير 1879 ضد حكومة "نوبار باشا" المعروفة بدفاعها عن مصالح الأجانب أول تدخل للجيش المصري في المجال السياسي في تاريخ مصر الحديث ، تلاه فيما بعد حركة " احمد عرابي " التي عرفت بحركة الجيش المصري سنة 1881م ، والتي زادت من التأكيد على أهمية الدور الذي يقوم به الجيش في مجال الدفاع عن المصالح الوطنية والتحررية[4] .

2 / تنظيم " الضباط الأحرار" وبداية البحث عن دور جديد للجيش .

أسهمت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة في تهيئة ظروف نشأة تنظيم " الضباط الأحرار" في مصر، وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول التاريخ الحقيقي لنشأة هذا التنظيم ، إلا انه هناك شبه إجماع على أن الوضع العام الذي كانت تعيشه مصر آنذاك من انعدام للاستقرار السياسي وضعف أداء الأحزاب السياسية وتنامي الفساد وتدخل الاحتلال في شؤون البلاد وإهمال للجيش هي الأسباب الأساسية في بروز هذا التنظيم الذي قام بثورة 23 يوليو 1952 ، الذي استطاع من خلالها الإطاحة بنظام الحكم الملكي واعتماد نظام الحكم الجمهوري تميز بهيمنة الجيش على الحياة المصرية العامة . كما أقدم الجيش المصري على عدة خطوات أحدثت ثورة شاملة في طبيعة وشكل الحكم في مصر والتي كان أهمها[5] :

- إعلان سقوط دستور 1923 بتاريخ 10 ديسمبر 1952 .
- تشكيل لجنة تأسيسية لإعداد دستور جديد بتاريخ 13 يناير 1953.
- حل الأحزاب السياسية ومصادر أموالها بتاريخ 16 يناير 1953.
- إصدار إعلان دستوري لإدارة شؤون البلاد لفترة انتقالية بتاريخ 10 فبراير 1953.
- إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية بتاريخ 18 يونيو 1953.

3 /الرئيس "جمال عبد الناصر" وهيمنة الجيش على الحكم في مصر.

نجح تنظيم "الضباط الأحرار" في دفع الملك " فاروق" إلى التنازل على الحكم ومغادرة البلاد بتاريخ 26 يوليو 1952، وتعيين " محمد نجيب " رئيسا للوزراء بتاريخ 07 سبتمبر 1952 ثم رئيسا للجمهورية بتاريخ 18يونيو 1953، لكن سرعان ما نشب الخلاف بين " محمد نجيب " ومعارضيه من جهة أخرى ، بسبب رغبة "محمد نجيب" منح السلطة السياسية للمؤسسات المنتخبة . غير أن الجناح المعارض بزعامة " جمال عبد الناصر" استطاع حسم الصراع لصالحه ، إذ تمكن "جمال عبد الناصر" من الانقلاب على الرئيس "محمد نجيب" وتوليه السلطة بتاريخ 14 نوفمبر 1954 مما ساعده على فرض توجهاته المتعلقة بدور الجيش في الحياة المدنية ، أعيد انتخاب "جمال عبد الناصر" رئيسا للجمهورية بتاريخ 24 يوليو 1956سعى بعدها في تقوية نفوذ المؤسسة العسكرية التي أصبحت خارج المساءلة [6]، كما حصل العسكريون في المقابل على وظائف رئيسية في الدولة ، مشكلين بذلك الأغلبية الساحقة من كبار الموظفين الدبلوماسيين ونسبة كبيرة من رؤساء الشركات والوزراء والمدراء العامين والإداريين في الأجهزة الأمنية والعاملين في المناصب الرئيسية في مجال الثقافة والإعلام ، إذ قدر عددهم بـ1500 ضابط تم تعينهم في الرتب العليا خارج المؤسسة العسكرية في الفترة الممتدة مابين 1954 و1962. [7]

كما كان للجيش في عهد الرئيس "جمال عبد الناصر" دورا في مشاريع استصلاح الأراضي، وإقامة البنية التحتية العامة، وتوفير السلع الأساسية، والصناعة المحلية للأجهزة الاستهلاكية والإلكترونات، وكذلك إنتاج بعض السلع الصناعية والزراعية. بالإضافة إلى هذا فقد تم تعيين ضباط من رتب عالية مدراء للمصانع المدنية ، وهو ما أدّى إلى خلق قاعدة نافذة تستهدف دعم الوجود المتواصل للقوات المسلحة في الاقتصاد[8].

4 / الرئيس " أنور السادات " وسياسة الحد من الدور السياسي للجيش .

اعتمد الرئيس " أنور السادات " على سياسة نزع الصبغة العسكرية جزئيا عن مجلس الوزراء ، والتقليل من تواجد الجيش في المناصب السياسية والإدارية[9] ، لكن في مقابل هذا التهميش السياسي لمؤسسة الجيش حظيت المؤسسة بدور كبير في المجال الاقتصادي . إذ أسهمت سياسة الانكفاء للداخل النابعة من فكرة الحرب الأخيرة للجيش المصري والتي جاءت انعكاسا للتوقيع مصر على معاهدة السلام مع إسرائيل سنة 1979 في تنامي الدور الاقتصادي للجيش المصري ، إذ شكل إنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية سنة 1979 تحولا مهما في ادوار الجيش المصري ، ومع انفتاح مصر على المعسكر الغربي لم تعد المشاريع الاقتصادية للجيش ترتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي للجيش من الاحتياجات الرئيسية وتخفيف حجم التكلفة الاقتصادية الملقاة على عاتق الدولة ، وبجانب هذا العامل فإن المؤسسة العسكرية قد سعت إلى تعويض تناقص نصيبها من الإنفاق العام منذ توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل في 1979 عن طريق البحث عن مصادر بديلة للإيرادات[10] ، مستفيدا في ذلك من الامتيازات القانونية والمحاسبية الممنوحة لها .[11]

5 / الرئيس "حسني مبارك" وتزايد نفوذ ضباط الجيش .

سعى الرئيس " حسني مبارك " الى تحييد المؤسسة العسكرية عن إدارة الحياة السياسية في مصر ، لكن في مقابل هذا سهل من استفادة ضباط الجيش بالعديد المزايا الاقتصادية ، وعلى الرغم من هذا التغيير الذي طرأ على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لضباط الجيش المصري ، إلا ان هذا الوضع لم يجعل من الجيش كتكوين اجتماعي يعمل تلقائيا كأداة للطبقة الأغنى في المجتمع[12] . وفي مقابل هذا اعتمد الرئيس "حسني مبارك" على الحزب الوطني الديمقراطي والقوات الامنية المرتبطة بوزارة الداخلية ومباحث أمن الدولة في سيطرته على الساحة الداخلية[13]. كما اعتمد الرئيس "حسني مبارك" على الجيش في العديد من المشروعات الاقتصادية عبر الدخول في شراكة اقتصادية بين الحكومة والجيش في الكثير من الصناعات الوطنية التي من شأنها تحقيق متطلبات الشعب ، وعلى العموم فقد سمحت سياسة الانفتاح والخوصصة التي طبقها الرئيس "حسني مبارك" منذ بداية التسعينات الى استفادة العديد من اعضاء القطاع العسكري ورجال الاعمال من الناحية الاقتصادية على حساب المؤسسات الاقتصادية العمومية[14].

6 / الجيش ومرحلة ما بعد ثورة 25 يناير .

مكنت ما يعرف بثورة 25 يناير الجيش من استعادة مكانته على مستوى الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالبلاد ، خاصة وان الجيش المصري تأثر كثيرا في السنوات العشر الاخيرة من فترة حكم الرئيس "حسني مبارك " وتراجعت مكانته مقابل مصلحة الامن الداخلي وطبقة رجال الاعمال المؤيدة لتوريث الحكم في مصر[15]. لذا فقد سعت المؤسسة العسكرية الى توظيف التأييد الشعبي لها بأهليتها لإدارة المرحلة الانتقالية في دسترة العديد من الادوار والحقوق يصعب التراجع عنها من قبل اي رئيس قادم او من اي طبقة اجتماعية[16]. اذ يرى الخبير في شؤون الشرق الأوسط " توماس ديملهوبر" « إنه بخلاف الآمال التي يعقدها كثير من المصريين على دور المؤسسة العسكرية في تحقيق الإصلاحات السياسية و الدستورية ، ستُغلب هذه المؤسسة مصالحها وامتيازاتها حتى بعد الثورة التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك »[17].

7 / الرئيس " عبد الفتاح السيسي " وتعاظم دور الجيش في الحياة الاقتصادية .

مع تولي الرئيس " عبد الفتاح السيسي" الحكم في مصر تزايد حجم أعمال المؤسسة العسكرية في المشروعات الاقتصادية ، ودخلت كشريك للدولة في عدد كبير من المشروعات الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية ، كما انها احتوت العديد من الوظائف والأدوار التي كان تنفذها بعض مؤسسات القطاعين العام والخاص على غرار النظافة والتموين والتعليم وحتى الترفيه . ان الدافع الاساسي في نظر السلطة المصرية والرئيس " عبد الفتاح السيسي " بشكل خاص هو الرغبة في الاستفادة من قوة المؤسسة العسكرية في تجاوز المرحلة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد المدني المصري والذي تأثر كثيرا بأحداث 25 يناير ، إلا ان الكثير من المتابعين يرجعون هذا الدور الى رغبة الرئيس " عبد الفتاح

السيسي " في توظيف الاقتصاد العسكري لأغراض سياسية ، منها ما هو متعلق بتجاوز المشكلات الاقتصادية التي يثيرها نقص السلع الاساسية[18]. ان ما يميز فترة الرئيس "عبد الفتاح السيسي " هو تزايد الدور الاقتصادي للجيش المصري بشكل كمي وكيفي ، وبشكل مخالف لحدود هذا الدور خلال فترات الحكم السابقة . كما ان هذا الدور اصبح مبهما يصعب تبريره في ظل استثمار الجيش في مجالات بعيدة عن المتطلبات الاقتصادية العسكرية كإنتاج الغسالات والعجائن والزيوت الغذائية والأسمدة الفلاحية ، او من خلال تدخل الجيش في مجلات تتعلق بعملية التموين في القطاعات المدنية كتوفير حليب الاطفال والخبز والتجهيزات الجامعية والطبية ، ناهيك عن انخراط الجيش في تطوير العشوائيات و خدمات النظافة ورفع القمامة ....

المحور الثاني : توصيف الممارسة الاقتصادية للجيش المصري .

اعتمدت المؤسسة العسكرية في تنفيذ سياستها الاقتصادية منذ السبعينات ، على عدد من المؤسسات الاقتصادية والخدماتية التي ساعدتها على بسط نفوذها الاقتصادي ، الذي توسع بشكل ملحوظ مع وصول الرئيس "عبد الفتاح السيسي" الى الرئاسة .

1 / جهاز مشروعات الخدمة الوطنية .

انشئ جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في 15 جانفي 1979 بموجب القرار الجمهوري رقم 1979 ، لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي من الاحتياجات الرئيسية للقوات المسلحة لتخفيف أعباء تدبيرها عن كاهل الدولة مع طرح فائض الطاقات الانتاجية بالسوق المحلي ، يمتلك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية اكثر من 10 شركات مشكلة بذلك 21 فرعا للإنتاج في مجلات تغطي مجموعة واسعة من القطاعات كالبناء والنظافة إلى الزراعة والمنتجات الغذائية ومنها[19] :

- الشركة الوطنية لاستصلاح وزراعة الأراضي : تعمل في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني في شرق العوينات .
- الشركة الوطنية للصناعات الغذائية (رفح): تعمل على انتاج العصائر وزيت الزيتون والمخللات .
- شركة مصر العليا للتصنيع الزراعي : انشئت بهدف تنمية محافظات الصعيد وجنوب الوادي ، تمتلك الشركة 07 مصانع لإنتاج (صلصة طماطم ، منتجات ألبان ، أعلاف الماشية والأسماك ، البصل المجفف ، المشروبات الغازية ..) .
- شركة النصر للكيماويات الوسيطة : تعمل على انتاج المنظفات ، والأسمدة ومبيدات مكافحة الحشرات .
- الشركة الوطنية لإنتاج وتعبئة المياه (صافي) : تعمل على انتاج المياه الطبيعية وزيت الزيتون.

- شركة النصر للخدمات والصيانة (كوين سيرفس) : تقدم الشركة جميع انواع الخدمات المختلفة (الأمن والحراسة ، ادارة الفنادق ، النظافة والتطهير وصيانة المعدات والمنشآت ، صيانة السيارات ، النظافة والتجميل ، التوريدات العمومية وغيرها من الخدمات المتكاملة) .
- الشركة الوطنية للبترول : تشرف الشركة على محطات علامة التجارية وطنية لبيع الوقود وزيوت السيارات .
- مصنع إنتاج المشمعات البلاستيك : يعمل على انتاج بلاستيك التغليف ، والبلاستيك المستعمل في مجال البيوت الزراعية .
- شركة مكرونة كوين : تضم الشركة 08 مصانع لإنتاج المكرونة في مناطق مختلفة من الوطن الإسكندرية ، البحيرة ، قنا ، الإسماعيلية ، شمال سيناء ، الفيوم ، المنيا ، سوهاج .
- شركة العريش للأسمنت : تعمل الشركة على انتاج الاسمنت في محافظة شمال سيناء .
- قطاع الأمن الغذائي : يهدف القطاع الى توفير الإنتاج النباتي ، والإنتاج الحيواني والصناعات الغذائية . كما يمتلك الجهاز عددا من مناجم التعدين مثل مناجم الجبس والرمل الزجاجي ....

كما يمتلك الجهاز اكثر من 10 منافذ للبيع لتسويق وبيع منتجاته للمدنيين .

2 / الهيئة القومية للإنتاج الحربي (وزارة الانتاج الحربي) .

تأسست الهيئة القومية للإنتاج الحربي قانونيا بتاريخ 02 فيفري 1984 وان كان وجودها كفكرة ومناصب وادوار قد بداء منذ اواخر الخمسينات في مصر[20] ، ذلك ان الشعور بالحاجة الملحة لبناء صناعة عسكرية في مصر تولد بُعيد الحرب العربية الفلسطينية سنة 1948 والتي كانت من بين اسباب الانهزام فيها صفقة السلاح الفاسد التي تحصل عليها الجيش المصري ، مما عجل في انطلاق المراحل الفعلية للإنتاج الحربي ، لتسهم فيما بعد أفكار ثورة يوليو 1952 في تجذير فكرة بناء مصانع للإنتاج الحربي قصد تأسيس جيش وطني قوي . تطور الانتاج الحربي في مصر منذ ذلك التاريخ من خلال اقامة العديد من المصانع والشركات الحربية التي كانت في الاول مسؤولة عن انتاج المتطلبات العسكرية للجيش المصري ، ومع مرور الوقت اصبح من بين وظائف هذه الهيئة هو استغلال فائض الطاقة الإنتاجية بالمصانع الحربية لتنفيذ مشروعات لصالح القطاع المدني قصد الاسهام في خطة التنمية الشاملة للدولة[21] .

تمتلك الهيئة اليوم اكثر من 17 مصنع وشركة (شركة حلوان للمسبوكات ، شركة أبو قير للصناعات الهندسية ، شركة ابو زعبل للكيماويات المتخصصة ، شركة شبرا للصناعات الهندسية ، شركة المعصرة للصناعات الهندسية ، شركة المعادي للصناعات الهندسية ، شركة حلوان للصناعات الغير الحديدية ، شركة هليوبولس للصناعات الكيميائية ، شركة حلوان للصناعات الهندسية ، شركة ابو زعبل للصناعات الهندسية ، شركة بنها للصناعات الالكترونية ، شركة إنتاج وإصلاح المدرعات ، شركة قها للصناعات الكيماوية ، شركة حلوان للأجهزة المعدنية ، شركة حلوان لمحركات الديزل ،

شركة حلوان للآلات و المعدات ، شركة قطاع الميادين المركزية واختبارات الذخيرة ، فضلا عن اسهم في بعض الشركات الاقتصادية العاملة في مصر) وظيفتها انتاج العديد من المنتجات والسلع العسكرية والمدنية كما تمتلك الهيئة مجموعة من منافذ البيع لتسويق منتجاتها المدنية .

3 / الهيئة الهندسية للقوات المسلحة .

تختص الهيئة الهندسية للقوات المسلحة في مجالات اقامة البنية التحتية والإنشاءات العسكرية والمدنية ، تتشكل الهيئة من 05 ادارت رئيسية هي (الأشغال العسكرية ، المساحة العسكرية ، ادارة المياه ، المشروعات الكبرى ، المهندسين العسكريين) . في ظل عدم تطرق المصادر التاريخية الى تاريخ انشاء هذه الهيئة يظل من المرجح أن الصيغة الجديدة للهيئة تواكب انشائها مع تأسيس جهاز مشروعات الخدمات الوطنية . كما ان نشاطها توسع بشكل كبير خلال السنوات الاخيرة مستفيدة بذلك من التعديل الذي اقره الرئيس "عدلي منصور" في سبتمبر 2013 على قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر سنة 1998 ، بحيث اصبح يسمح للمسؤولين الحكوميين بتخطّي إجراءات المناقصة العامة في الحالات العاجلة دون ان يحدد القانون هذه الحالات . اذ بموجب هذا التعديل فازت الهيئة عن طريق الامر المباشر بعدد كبير من المشروعات في مجال المقاولات والطرقات وإنشاء الجسور والموانئ والمطارات والمقرات الحكومية و المساكن [22]، لتصبح بذلك الهيئة المقاول الأول لمشروعات الحكومة .

وعلى الرغم من صعوبة حصر عدد هذه المشاريع تخلص بعض الاحصائيات الى ان عدد المشاريع التي أسندت الى هذه الهيئة تتجاوز 1600 مشروع منذ 30 يونيو 2013 في مختلف المجالات بالتنسيق مع الوزارات والهيئات الحكومية ، من بينها ثلاثة مشاريع استراتيجية كبرى ، هي الإشراف على قناة السويس الجديدة ، وإنجاز المرحلة الأولى من المشروع القومي للطرق بطول 1706 كيلومتر وبدء العمل بمشروع استصلاح وزراعة مليون فدان ، بالتعاون مع وزارتي الزراعة والموارد المائية والري[23].

4 / الهيئة العربية للتصنيع .

انشأت الهيئة بتاريخ 15 ماي 1975 في اطار التعاون العربي المشترك بين كل من مصر وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، بهدف بناء والإشراف على تطوير قاعدة تصنيع دفاع عسكري مشترك انسحبت الدول العربية منها شفويا بتاريخ 16 ماي 1979 بعد توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد ، و استكملت انسحابها القانوني بتاريخ 16 اكتوبر 1994 تدير الهيئة 13 شركة (مصنع صقر للصناعات المتطورة ، مصنع قادر للصناعات المتطورة ، مصنع حلوان للصناعات المتطورة ، مصنع مهمات السكك الحديدية (سيماف) ، الشركة العربية الامريكية للسيارات ، مصنع الالكترونيات ، الشركة العربية البريطانية للصناعات الديناميكية ، الشركة العربية البريطانية للمحركات (ابيكو) ، الشركة العربية للسماد ، مصنع الطائرات ، مصنع المحركات ، الشركة

العربية للطاقة المتجددة ، مصنع أخشاب ابو زعبل (اتيكو) ، تنتج الهيئة العديد من المعدات العسكرية والمدنية ، كما تشرف الهيئة العربية للتصنيع على العديد من المشروعات فى المجال المدني ، مثل مشروعات البنية التحتية وخدمة المجتمع .

5 / جهاز الخدمات العامة .

يطرح من خلالها العديد من المنتجات الاستهلاكية كالسلع الغذائية واللحوم والدواجن والأثاث المنزلي والمفروشات تم انشاء الجهاز بهدف المساعدة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة في مختلف المجالات ، إلا انه يوفر العديد من الخدمات المدنية ، عن طريق المجمعات والفضاءات التجارية ومنافذ البيع والفروع التابعة له ، التي والأجهزة الكهربائية للبيع بأسعار تنافسية . يدير الجهاز اكثر من 33 مجمعا وفضاءا تجاريا على مستوى المحافظات التالية (القاهرة ، الجيزة ، الاسكندرية ، الاسماعيلية ، بورسعيد ، الدقهيلية ، الغربية ، مرسى مطروح ، أسيوط ، المنيا ، أسوان ، البحر الاحمر ، سوهاج ، قنا) ، وقد شهدت المنظومة الاقتصادية والتجارية للجيش ، توسعاً ملحوظاً في عدد منافذ بيع السلع .

بالإضافة الى هذه الاذرع الاقتصادية للجيش والتي توسع نشاطها بشكل ملفت للانتباه بعد ثورة 25 يناير 2011 وبشكل اكثر وضوح بعد وصول الرئيس " عبد الفتاح السيسي " للحكم سنة 2014 .

6 / جهاز مشروعات اراضي القوات المسلحة .

يشرف جهاز مشروعات اراضي القوات المسلحة على عمليات بيع الاراضي والمساكن من خلال البيع بالمزاد العلني بعد الحصول عليها من طرف الحكومة ، اذ بموجب قرار رئاسي صادرة سنة 1997 يحق للجيش بيع الاراضي غير الزراعية وغير المستثمرة والتي تشير التقديرات انها تمثل 87% من مساحة البلاد[24] ، و في 29 نوفمبر 2015 ، اعطى الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" صلاحيات اوسع لجهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة ، تمكنه من ادارة وبيع للعقارات التي لم تعد تستخدمها القوات المسلحة ، كما يحق للجهاز الانخراط في النشاط التجاري قصد تطوير موارده عبر اعطاءه الحق في انشاء الشركات الخاصة به او الشراكة مع الرأس المال الوطني أو الاجنبي .

المحور الثالث : أسباب وتداعيات الممارسة الاقتصادية للجيش المصري .

1 / أسباب الممارسة الاقتصادية للجيش المصري :

ان دخول الجيش الى المجال الاقتصادي في مصر خيار املته جملة من الظروف والدوافع نسعى الى حصرها في مايلي :

- تمثل الرغبة في بناء جيش وطني قوي طموح العديد من دول العالم ، ومصر بتاريخها الوطني والإقليمي في المنطقة كانت لها رغبة منذ فترة طويلة في بناء جيشا وطنيا قويا ، هذه الرغبة تطورت

مع انخراط مصر في الصراع العربي الاسرائيلي ، مما استدعى بناء صناعة عسكرية مهمتها توفير احتياجات الجيش .

- محاولة تعويض تراجع حجم الانفاق العسكري منذ سنة 1978 ، وهي السنة التي قام فيها الجيش بإطلاق اولى مؤسساته الاقتصادية (جهاز مشروعات الخدمة الوطنية) ذات الانتاج العسكري والمدني على حد سواء .
- مساهمة سياسة التعاون العربي المشترك في توفير قاعدة صناعية عسكرية عربية والتي تجسدت اساساً في الهيئة العربية للتصنيع التي اتخذت من جمهورية مصر مقرا لها ، التي اصبحت فيما بعد مسؤولة على انتاج العديد من المنتجات العسكرية والمدنية التي تدخل في اطار احتياجات الجيش .
- رغبة الجيش المصري تخفيف الاعباء المالية على الدولة من ناحية توفير احتياجاته بشكل ذاتي كان لها اثر بارز في تأسيس الهيئات والأجهزة الاقتصادية على غرار جهاز مشروعات الخدمة الوطنية .
- محاولة الجيش المصري لعب دورا ايجابيا ومساهما في بناء الدولة المصرية من خلال القيام ببعض الادوار الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف بالأساس الى مساعدة الحكومات المصرية المتعاقبة على تجاوز المشاكل والأزمات التي تواجهها .
- سعي الجيش المستمر الى تحسين تموقعه في الحياة العامة المصرية ، والتأثير في النظام السياسي بما يضمن استمرار مصالحه .
- استعانة الحكومة المصرية خلال فترات زمنية متعددة بخبرة وقوة الجيش المصري في تنفيذ بعض المشاريع التنموية خصوصا خلال الفترة الاخيرة .
- الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة العسكرية والتي باتت تؤهلها الى اقرار المزيد من المشاريع الاستثمارية خصوصا وان مناخ الاستثمار يشهد تذبذبا وانكماشا نتيجة احداث ثورة 25 يناير 2011 التي عرفت محاكمة العديد من رجال الاعمال المحسوبين على نظام الرئيس السابق " حسني مبارك".

2 / تداعيات الممارسة الاقتصادية للجيش المصري :

ان الحديث عن تداعيات الدور الاقتصادي للجيش المصري لم يعد اليوم مجرد حديث النخبة ، خصوصا وان هذا الدور في تزايد مستمر خلال الفترة الاخيرة ، والذي يبقى من المرجح أن يكون له تأثيراً سلبياً على الساحة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، اذ تتمثل هذه التداعيات في مايلي :

- ان تزايد القوة الاقتصادية للجيش المصري من شأنها ان تزيد من فرص حضور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والإدارية ، بل ان الكثير من المحللين يرجعون سبب اهتمام المؤسسة العسكرية بتطوير مؤسساتها الاقتصادية الى الرغبة في التحكم في صنع القرار السياسي .

- ان تنامي الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية سيزيد من تقليص فرص الرقابة على المال العام ، والتي تظل غائبة الى حد الان بسبب غياب التشريعات الرقابية و الشفافية والمساءلة وضعف اداء مؤسسات الرقابة على المالية العامة في البلاد ، على الرغم من تأكيد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" بان المؤسسة العسكرية تخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات[25] .
- تأثر التوازن بين مؤسسات الدولة مما يعيق عملية بناء الدولة المدنية ، التي كانت مطلب الجماهير العريضة التي ساهمت في ثورة 25 يناير 2011 ، ان هذا الدور المتنامي للمؤسسة العسكرية من شأنه ان يزيد من قوتها امام بقية مؤسسات الدولة .
- ان تحكم الجيش المصري في عملية صنع القرار السياسي من خلال النافذة الاقتصادية سيزيد من نسبة تعيين العسكريين في المناصب المدنية ، مما يشكل خطرا على الحريات العامة .
- اسهام هذا الدور في بروز طبقة اجتماعية برجوازية متكونة من عدد من الضباط تتمتع بالعديد من الامتيازات داخل الجيش المصري ، نتيجة تحكمها في العائدات المالية والصفقات التجارية ، وهو ما يعد تحولا جذريا في بنية المؤسسة العسكرية والتي تشكلت تاريخيا من ابناء الفلاحين والطبقات الفقيرة والوسطى .
- تأثر صورة الجيش المصري لدى الشعب بسبب اصرار المؤسسة العسكرية على تحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية الناجمة عن ممارسة بعض المهام التي بات تثير الانتقادات والسخرية على غرار تدخل الجيش في ادارة بعض ازمات التموين مثل ازمة حليب الاطفال وأزمة الخبز[26] .
- التضييق على الاستثمار المحلي (العام والخاص) والدولي نتيجة احتكار الجيش للكثير من صفقات المشاريع الاقتصادية مما يؤثر على البيئة التنافسية الاقتصادية في مصر، ويزيد من نسبة عزوف المستثمرين الاجانب ، اذ يشير تقرير وكالة " بلومبرغ " الاقتصادية الامريكية الى ضرورة انهاء الاحتكار الصناعي العسكري في مصر[27] .
- من المحتمل ان يتضرر الاداء الامني والدفاعي للمؤسسة العسكرية نتيجة لانغماسها في اداء بعض المهام غير الاصيلة ، على الرغم من تصاعد حدة التهديدات الامنية التي تهدد الامن القومي المصري على غرار الارهاب والتهريب والهجرة غير الشرعية .
- تزايد عدد التقارير الدولية التي جاءت لتبحث في طبيعة وحجم هذا الدور وتأثيره على عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي ، اذ اجمعت اغلبية التقارير على ضرورة تحجيم هذا الدور وكذا اقرار مبدأ المساءلة والرقابة كشروط للخروج من الازمة الاقتصادية الراهنة ، في حين تحدثت بعض التقارير عن ان هيمنة الجيش هي سبب التدهور الاقتصادي المصري .

3/ خلاصة واستنتاجات .

يثير الدور الاقتصادي للجيش المصري جملة من الاستنتاجات والتعليقات ، التي سنعمل على حصرها في ما يلي :

- ان النشاط الاقتصادي للجيش المصري سمة تشترك فيه العديد من جيوش دول العالم سواء المتقدمة او المتخلفة ، إلا ان الاختلاف يبقى في نوع ومستوى الرقابة على هذا النشاط[28] .
- ان الانتقادات والاختلافات حول الدور الاقتصادي للجيش المصري ارتبطت بنسبة المساهمة المرتفعة والقياسية للجيش في الحياة الاقتصادية ، اي ان الاعتراض يتعلق بحدود هذا الدور وليس بطبيعة هذا الدور خصوصا خلال فترة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" التي هيمن فيها الجيش على مزيد من القطاعات الاقتصادية .
- هناك اختلاف في تقدير حصة الجيش من الاقتصاد المصري (وفقا للتقديرات رجل الاعمال " نجيب ساويرس" والعديد من الوكالات الاقتصادية الدولية النسبة هي 40 % ، بينما ترى منظمة الشفافية الدولية بان النسبة مابين 45 % الى 60% ، بينما يرى الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" بان النسبة لا تتعدى 2 %)[29].
- ان هيمنة الجيش على قطاعات اقتصادية بأكملها يسبب ضررا اقتصاديا بالغا للمؤسسات الاقتصادية المدنية ، كما يضعف ويسيء من قدرتها التنافسية امام المؤسسات الاقتصادية العسكرية ، بالنظر الى حجم المزايا التي تستفيد منها الجيش على نحو خاص (الطاقة و الوقود المدعوم ، اعفاءات ضريبية على الارباح ، اعفاءات جمركية على السلع المستوردة ، عمالة من المجندين شبه مجانية ، غياب الاجراءات البيروقراطية ، عدم تسديد تامين على العاملين)[30].
- ان اللجوء الى المؤسسة العسكرية لتنفيذ المشاريع الاقتصادية يعد امر محتوم وطبيعي في ظل هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها الاقتصاد المصري ، الناجمة عن احداث 25 يناير و 30 يوليو وما نتج عنها من فرار ومحاكمة بعض رجال الاعمال ، و ركود قطاع السياحة ، وانخفاض قيمة الجنيه وارتفاع اسعار السلع والمواد الاستهلاكية .
- ان الوظيفية الاساسية للجيوش هي حماية الامن الوطني ، مع امكانية ممارسة ادوار وطنية اخرى تستدعيها الضرورة شريطة ان تظل هذه الادوار في اطارها المؤقت وغير الدائم[31] .
- ان انسحاب الجيش من الحياة الاقتصادية في مصر يظل امرا غير وارد الان ، على الرغم من التطمينات التي تقدمها السلطة السياسية المصرية ، بشأن انسحاب الجيش من الحياة الاقتصادية في ظرف 03 سنوات المقبلة .
- ان الكثير من الانجازات التي يقوم بها الجيش في مجال المقاولات والهندسة لا تعد انجاز من الباطن ، اذ يقوم الجيش انتداب العديد من المقاولات الخاصة لانجاز المشاريع بينما ينصب نفسه مشرفا على تنفيذ انجاز هذه المشاريع .
- ان الاعتماد المتزايد على الجيش يوحي بتخلي القيادة المصرية على فكرة بناء مؤسسات الدولة.

- ان هذا الدور الاقتصادي للجيش المصري في نظر المؤسسة العسكرية يأتي في اطار الحفاظ على الامن القومي المصري ، وحقها الشرعي لمسار حافل من الجد والتعب والتخطيط .
- ان هذا الدور كرس جملة من الحقائق التي من الصعب تجاوزها ، عند اي حديث مستقبلي محتمل عن تحجيم دور الجيش في الحكم .

الهوامش :

1. ادارة البحوث والدراسات ، **مدخل لقراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر – دراسة تحليلية** ، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، يناير 2015، ص 04 ، تاريخ التصفح 2016/12/25 ، انظر الرابط : *http://www.eipss-eg.org/uploads/Civil-military_relations_in_Egypt_chb7i67h.pdf.*
2. محمد يوسف عيدان الجبوري ، **تنظيم الضباط الأحرار في مصر وقيام ثورة 23 يوليو 1952**، العراق : مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد 15، العدد 09، أيلول 2008 ، ص 373_374.
3. محمد يوسف عيدان الجبوري ، **مرجع سابق** ، ص 374.
4. محمد سمير الجبور ، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية** ، غزة : كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، رسالة ماجستير ، مارس 2014 ، ص 30 .
5. **المرجع نفسه** ، ص 35.
6. منة الله جلال ، **دولة الجيش من محمد علي إلى السيسي كيف احكم العسكريون قبضتهم على مقاليد السلطة في مصر** ، موقع ساسة sasa post ، 18 يناير 2015، تاريخ التصفح 2017/01/02 ، انظر الرابط : *http://www.sasapost.com/the_egyptian_military_history/.*
7. يزيد صايغ ، **فوق الدولة جمهورية الضباط في مصر** ، أوراق كارنيغي ، الشرق الأوسط : مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، أغسطس 2012 ، ص 11_12 .
8. شانا مارشال ، **القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية** ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، 15 ابريل 2015، تاريخ التصفح 2017/01/08 ، انظر الرابط : *http://carnegie-mec.org/2015/04/15/ar-pub-59727#.*
9. يزيد صايغ ، **مرجع سابق** ، ص 04.
10. عبد الفتاح برايز، **ممنوع الاقتراب أو التصوير الجيش والاقتصاد في مصر**، موقع جدلية ، تاريخ التصفح 2017/01/09، انظر الرابط : *http://www.jadaliyya.com/pages/index/23675/.*
11. احمد شهاب الدين ، **الاقتصاد المدني للجيش المصري من عهد عبد الناصر إلى ما بعد ثورة 25 يناير**. الحوار المتمدن، العدد: 3628 ، 04 فيفري 2012 ، تاريخ التصفح 2017/01/09 ، انظر الرابط : *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=293966.*
12. حسين عبد الغني ، **دور الرأسمالية المصرية الكبيرة في خطف ثورتي يناير ويونيو** ، المستقبل العربي ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 419 ، يناير 2014 ، ص 138 .
13. ***مانس هانسن (محرر) ، حكم القطاع الامني في مصر العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر ، سويسرا : مركز جنيف*** للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ، ابريل 2014 ، ص 16 .
14. *Steven A .Cook , Ruling But Not Governing :* ***The Military and Political Development in Egypt Algeria and Turkey****, United State of America : Library of Congress , 2007, P19.*

15. حسين عبد الغني ، **المرجع السابق** ، ص 137.

16. **المرجع نفسه** ، نفس الصفحة .

17. شمس العياري ، توماس كولمان ، **مصر امتيازات المؤسسة العسكرية ومصالحها على المحك – الاصلاحات الديمقراطية** ، موقع دويتشه فيله DW ، تاريخ التصفح 2017/01/12 ، انظر الرابط :
.http://www.dw.com/ar/a-14843971

18. *Hamza Hendawi* ***, Egypt's president*** *defends* ***military's economic role ,*** *The Site :The Big Story* ***, 26/09/2016 ,*** *Date* of *Viewing 12/01/2017, look at the link :*
http://bigstory.ap.org/article/e061093a45ab42b29074e7e95d1252f4/egypts-president-defends-militarys-economic-role.

19. موقع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية ، تاريخ التصفح 2017/01/14 ، انظر الرابط :
http://www.nspo.com.eg/.

20. وسام فؤاد ، **وزارة الانتاج الحربي خصوصية الدور والمستقبل** ، سلسلة تقديرات استراتيجية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، سبتمبر 2016 ، ص 02.

21. موقع وزارة الانتاج الحربي في مصر ، تاريخ التصفح ، 2017/01/14 ، انظر الرابط :
http://www.momp.gov.eg/Ar/Vission.aspx

22. خالد عبدالعال ، **امبراطورية الجيش المصري كيف توسّعت القدرات المالية بعد الانقلاب** ، العربي الجديد ، 02 سبتمبر 2015 ، تاريخ التصفح 2017/01/21 ، انظر الرابط :
.https://www.alaraby.co.uk/investigations/2015/9/2/

23. معتز شمس الدين ، **من السيطرة على المقاولات إلى لبن الأطفال الجيش المصري إمبراطورية اقتصادية خارج موازنة الدولة** ، هافينغتون بوست عربي ، 09 سبتمبر 2016 ، تاريخ التصفح 2017/01/22 ، انظر الرابط :
http://www.huffpostarabi.com/2016/09/09/story_n_11910284.html

24. وسام فؤاد ، **المرجع السابق**، ص 10 .

25. نور رشوان ، **السيسي القوات المسلحة تخضع لرقابة المركزي للمحاسبات وتسدد الضرائب** ، جريدة الشروق ، 26 اكتوبر 2016 ، تاريخ التصفح 2017/01/24 انظر الرابط :
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=26102016&id=dda2dceb-3080-4169-a9df-718446f21bfb

26. شحاتة عوض ، **الدور الاقتصادي للجيش في مصر الحسابات** والتداعيات ، مركز الجزيرة للدراسات ، 20 نوفمبر 2016، ص 08.

27. Egypt Today , ***Bloomberg Report : Egypt's Failing Economy Is Sisi's Fault*** *,23/01/2017 Look This Link :*
http://egypttoday.it/2016/08/16/bloomberg-report-egypts-failing-economy-sisis-fault/.

28. محمد عبد الخالق قشقوش ، **الدور الاقتصادي للجيوش** ، مجلة الديمقراطية ، العدد 25 ، 23 فيفري 2014 ، تاريخ التصفح 2017/01/24 ، انظر الرابط :
.http://democracy.ahram.org.eg/News/669/Subscriptions.aspx

29. وسام فؤاد ، **المرجع السابق** ، ص 02.

30. موقع الجزيرة ، **تعاظم اقتصاد الجيش المصري بعد اقتحام صناعة الحديد** ، 17 نوفمبر 2016، تاريخ التصفح 2017/01/24، انظر الرابط :
http://mubasher.aljazeera.net/news/economy/2016/11/20161117114855822496.htm

31.احمد جمال ، **الجيش المصري يقدم تنازلات اقتصادية لاحتواء غضب الشعب** ، جريدة العرب ، لندن ، العدد 10436 ، السنة 39 ، 26 اكتوبر 2016 .